ومندمج في الاقتصاد العالمي مشيراً إلى المناخ الاستثماري الجيد الذي وفرته الحكومة والذي بدأت تظهر مساهماته في عملية

يتمّ حالياً العمل مع عدد من الدول للوصول إلى اتفاق أفضليات تجارية.
وكشف وزير الاقتصاد والتجارة أنَّ الوزارة

هذه السلع وغيرها، وهنا يبرز السؤال كيف يؤثر انفتاح الأسواق الخارجية على السوق المحلية؟

ى السوق الداخلية

سعار عن المنتج المحلي ويوجد بعض الحالات مكن أن نقول عنها ليست بطريقة مباشرة أنها سبب منافسة للمنتج المحلي نتيجة لبعض سباب التي يتمُّ فيها التصريح لدى الجمارك يمة هذه البضائع فيمكن أن يتمَّ التصريح عن ضائع ذات قيمة منخفضة ليتم تسديد الرسوم يها بقيمة أقل من الواقع وهذه المشكلة تتم عالجتها لدى المديرية العامة للجمارك، لتحديد وائم أو أسعار تأشيرية لبعض المواد التي دخل إلى القطر لكي لا يتمَّ التهرب من تسديد رسوم الجمركية المستحقة عليها ولكي لا سبب بطريقة أو بأخرى بما يسمى حالات إضراب منتج المحلي.

فتاح السوق الداخلية على السوق الخارجية ن خلال تحرير التجارة تساعد على المنافسة تساعد على تحديث كافة وسائل الإنتاج تساعد على تطوير المنتج وإنتاجه بمواصفات يدة وخاصة أننا نعرف كما يقال في الاقتصاد إنَّ العالم قرية صغيرة" لا يمكن أن نسمح نفسنا أن تكون بضائعنا تصدَّر لكافة الدول فرض قيوداً على بعض من هذه الدول صدير منتجاتها إلينا فلابدَّ من تحرير التجارة ي خطوة من خطوات عملية التطوير والتحديث تي تتخذها وزارة الاقتصاد وتطوير القوانين لتشريعات لمواكبة التطورات العالمية وعملية حضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

■ مشاركة القطاع الخاص

ن في وزارة الاقتصاد لا نتَّخذ أي إجراءات إلا من لال مشاركة القطاع الخاص سواء كان من التجار الصناعيين وعملية التحرير التي تمَّت ليست اء على اقتراح من وزارة الاقتصاد أو المعنيين يها فقط، إنما تمَّت من خلال تشكيل لجنة من معنيين في كافة وزارات الدولة بمشاركة القطاع خاص الزراعي والصناعي والتجاري وخاصة قطاع الصناعي الذي كان يلحُّ على التحرير ولم تم تحرير أي مادة من دون موافقة إحدى هذه جهات فهم متفقون (المعنيون بالصناعة طوير الصناعة والحفاظ والحماية على الصناعة طوا موافقتهم على هذا التحرير أما إذا كان وجد بعض الأشخاص متضرّرين من دخول منتج ن ليس وقته، ويقول يجب أن نحمي الصناعة محلية، مبدأ الصناعة المحلية يحكمها القانون ذي أصدره السيد رئيس الجمهورية رقم 42 نون حماية المنتج الوطني من الآثار الضارة ن التجارة الدولية وضمن هذا القانون شكّلت حدة لمكافحة الإغراق فلا يمكن أن نمنع إنتاج دة معينة لوجود مادة مثيلة تنتج في سورية، يجب على الإخوة الصناعيين- وخاصة أننا منذ اية التسعينات نقدم التوجيهات والإرشادات يهم- تطوير منتجهم قبل عملية الإغلاق أو منع فهي ليست مستمرّة إلى الأبد.

قباني: سياسة الانكماش الاقتصادي وبناء صناعة الامتيازات لم يعد ممكنا

■ نزار نسيب قباني

نزار نسيب قباني عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق قال: "لا شك أنَّ انفتاح الأسواق التجارية الخارجية على الأسواق المحلية له تأثير بالغ على حركة السوق المحلية سواء بالنسبة للاستيراد أم للتصدير سلباً أم إيجاباً ولأنه ظهر في بداية أمر انفتاح تلك الأسواق خلل وتأثير كبير نتيجة استيراد بعض المواد من دول غير عربية ومنحها شهادات منشأ عربية للاستفادة من الإعفاء الجمركي نتيجة اتفاق سوق الحرة العربية، إلا أنَّ هذا الخلل خفَّ نتيجة العمل على ضبط صحة شهادات المنشأ العربية، وأما البضاعة التي تمَّ استيرادها من الصين وهنا أعني (الألبسة) فإنَّ بعضها أثبتت بعد وصولها رغم رخص أسعارها، عدم تقبل السوق لها، فلم تكن على مستوى عالٍ من الجودة وذات موديلات محددة لكميات كبيرة، مما سبب استمرار تفوق البضاعة السورية.

نحن بحاجة إلى الانفتاح على الأسواق الخارجية لاستيراد المواد الأولية غير المتوفرة في بلادنا لتستطيع الصناعة السورية استعمال هذه المواد الأولية المستوردة في المنافسة محلياً أو في المنافسة عالمياً لتواكب هذه الصناعة ما توصَّلت إليه الدول الأخرى من علم وتطور وفن وذوق في صناعتها حين تصدير بضاعتنا إلى الدول الأخرى مما يجعلنا مواكبين لأحدث التطورات الصناعية، وكذلك انفتاح الأسواق الخارجية من حيث التصدير يفتح أمامنا أسواقاً استهلاكية جديدة نحن بحاجة إليها.

> نحن بحاجة إلى الانفتاح على الأسواق الخارجية لاستيراد المواد الأولية غير المتوفرة

جميع دول العالم اليوم تقوم بفتح أسواقها بعضها على بعض وإنَّ سياسة الانكماش الاقتصادي وبناء صناعة الامتيازات لم يعودا ممكنين، فالمنافسة في الجودة والسعر هي التي تجعل الصناعة الأفضل هي المسيطرة على السوق، وإني أرى أنَّ سياسة الانفتاح التي تحقَّقت وصدور قوانين داعمة لها كقانون المنافسة والإغراق جعلا الصناعة السورية في تقدم نوعي وبكل فخر أستطيع أن أقول إنَّ الصناعة السورية بدأت بالمنافسة والسيطرة على الأسواق الداخلية والخارجية نتيجة جودتها وأسعارها المنافسة ولكنها بحاجة إلى مزيد من الدعم والمؤازرة والتشجيع لتستطيع أن تشمخ في تطورها، وأتمنَّى أن يستمرَّ دعم الصادرات السورية في موقف استراتيجي للدولة فهناك العديد من الدول تقوم بدعم صادراتها بأشكال مختلفة كتخفيض سعر الكهرباء والمازوت والفيول والنقل وكل مايؤدي إلى خفض كلف الإنتاج للصناعيين ومساعدتهم على فتح أسواق كالمساهمة في مصاريف المعارض الخارجية على سبيل المثال، ونحن إذ شجعنا الاستثمارات الأجنبية في بلادنا فإنَّ غايتنا من ذلك مبدأ المشاركة لتقوم الجهات المستثمرة بالمشاركة لتفعيل ودعم الصناعة الوطنية السورية ودعم العملية التصديرية فغايتنا التأثير على الأسواق الخارجية والاستفادة من المستثمرين المشاركين في تحقيق ذلك (كتركيا مثلا) نتيجة خبرتهم في هذا المجال.

نقطة تقاطع

بعد أن خلصت وزارة الاقتصاد إلى تحرير التجارة الخارجية تضاربت الآراء حول معدل الفائدة المرجوة من ذلك، وذهب الصناعيون للقول بأنَّ هذه الخطوة اتخذت من دون وجود الحمائية للمنتج السوري، أي أنه يجب على الدولة أن تقوم أقل ماهناك بدعم الصناعي وذلك تلافياً لمشكلة أن يدخل المنتج الأجنبي بأسعار منافسة أو أرخص من المنتج المحلي، فكيف سيحقق المنتج المحلي ربحاً؟ هذا من الجانب الأول، أما الطرف الثاني المتمثل بوزارة الاقتصاد فإنها تقول: "دخولنا إلى منظمة التجارة العالمية يستوجب علينا تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أنَّ المنتج السوري لا يمكن أن ينهض إلا بتحرير التجارة فهي دافع للمنافسة، وبالتالي تقديم منتج أفضل، وحقيقة ما يجب أن يحصل هو أن يحصل المنتج الوطني على نفس الدعم الذي يقدَّم للمنتج الأجنبي حتى يمثل أمامه في المواجهة".